التفرد عند المحدثين وتطبيقاته

د: محمد الفاتح المأمون

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التفرد، والذي يسمى في كتب المصطلح ب(الغريب) وهو ما ينفرد بروايته شخص واحد (من الثقات أو غيرهم)، في أي موضع وقع التفرد به من السند. ويراد بالتفرد ان يروي شخص من الرواة حديثاً دون ان يشاركه الآخرون ، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: (حديث غريب) أو (تفرد به فلان ، أو) هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه) أو (لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان)، أو نحو ذلك. وما يمكن استخلاصه من نصوصهم أن التفرد نوعين: تفرد مطلق وتفرد نسبي، غير أنهم كثيراً ما يطلقونه على حديث ،ولا يفرقون بينهما وهذا ما يجعل المبتدئين يفهمون منه خلاف مقصودهم. فإن كان التفرد في طرف السند أي في التابعي الذي يروي عن الصحابي فهو الفرد المطلق، وإن كان في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فهو الفرد النسبي. وتأتي أهمية البحث في معرفة التفرد وحقيقته عند علماء الحديث. ويعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، ويضم اهم النتائج ومنها:

1/اهتمام المحدثون بالتفرد اهتماماً خاصاً فأفردوه بالتصنيف.

2/ولمعرفة التفرد والكشف عنه لا بد من القيام بعملية تسمى (الاعتبار).

ولذلك كانت بعض التوصيات منها: 1/ عدم قبول الحديث اذا تفرد به ثقة اعتماداً على ثقته.

2/من الواجب علينا ان نقيم مسألة التفرد ونحللها على ضوء الواقع الملموس في عمل الأمة النقدة.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل أنساب من انقطع إليه موصولة، ورفع مقام الواقف ببابه، وآتاه مناه وسؤله. وأشهد أن لا اله إلا الله وحدة لا شريك له، واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي بلغ به من إكمال الدين مأموله، وعلى آله وصحبه ذوي الأصول الكريمة والأمجاد المأثولة.

أما بعد:

إن دقة منهج النقاد في التصحيح والتعليل، هو بعينه سر وجود بعض أحاديث الثقات، بل أحاديث الأئمة في كتب العلل، كونها معلولة غير مقبولة، وسر وجود بعض أحاديث الضعفاء في كتب الصحاح مصححة معتمدة. فإن جل مباحث الحديث فن دقيق يحتاج إلى تعامل مستمر مع مختلف المصادر الحديثية. إن مسألة التفرد، وزيادة الثقة، والعلة، والشذوذ، والتدليس، ونحوها، مما يعد من أهم النقاط وأدقها، والتي يؤسس عليها المحدثون نقدهم. وذلك للتالي من أسباب:

1. لأهمية الموضوع.
2. لمعرفة مسألة التفرد.
3. لمعرفة قول الترمذي هذا حديث غريب.
4. إن التفرد له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث.
5. إنه لا يمكن تعليل الأحاديث أو تصحيحها إلا بعد معرفة حالة التفرد أو حالة المشاركة في كل طبقة من طبقات الأسناد.

وإن الغرض من هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- 1/ معرفة التفرد لأنه من المسائل التي اعتنى بها نقاد الحديث.
- 2/ إبراز العلاقة المباشرة بين التفرد وتعليل الأحاديث فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوام وأخطاء.
- 3/ معرفة بعض المصنفات في التفرد.

ولقد اعتمدت في ذلك على المنهج الاستقرائي التحليلي. وحرصت على عزو الآيات القرآنية إلى سورها. وقمت بتقسيم الموضوع الى مقدمة وستة مباحث وخاتمة ذاكرةً أهم النتائج والتوصيات، وفهرست المصادر والمراجع.

وهي كالتالي:

التفرد وحقيقته.

طريقة الكشف عن التفرد.

أهمية التفرد في معرفة علل الحديث

التفرد وضابطه.

التفرد ومراتبه.

نماذج توضيحية.

التفرد وحقيقته:

يسمى الحديث الغريب بالمفرد أو المنفرد .

تعريفه:

الغريب لغة:

يطلق العلماء على الحديث الغريب اسماً آخر هو الفرد، يعني أن الحديث الغريب هو نفسه الحديث المفرد.

وهو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن اقاربه⁽¹⁾

اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راو واحد

ويطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو (الفرد) على أنهما مترادفان لغة واصطلاحاً على ما ذهب إليه ابن

حجر، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غابوا بينهما من حيث الاستعمال وقتله، فـ(الفرد) أكثر ما يطلقونه على (الفرد

المطلق) و(الغريب) أكثر ما يطلقونه على (الفرد النسبي)⁽²⁾

اقسامه: يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما: (غريب مطلق) و(غريب نسبي).

أ/ الغريب المطلق: أو الفرد المطلق .

تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده⁽³⁾

مثاله: حديث (إنما الأعمال بالنيات)⁽⁴⁾ تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه: هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر

السند ، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة.

ب/ الغريب النسبي: أو الفرد النسبي.

تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده ، أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد

عن أولئك الرواة .

مثاله: حديث (مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه

المغفر)⁽¹⁾. تفرد به مالك عن الزهري .

¹ انظر: مباحث في علوم الحديث، لمناع القطان، ط:2، 1421هـ، مكتبة وهبة، القاهرة، ص101

² انظر: نزهة النظر: لابن حجر، ط:1، 1420هـ، ص28

3 وأصل السند أي طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة.

4 أخرجه البخاري في صحيحه، تحقيق محمد زهير بن ناصر، باب بدء الوحي، ج1، ص6، ح رقم1، دار طوق النجاة، ط:1، 1422هـ.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، تحقيق زهير بن ناصر، باب المغفر، ج7، ص146، ح رقم 5808، المصدر السابق

سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـ (الغريب النسبي) لأن التفرد وقع بالنسبة الى شخص معين.
من أنواع الغريب النسبي:

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وانما حصلت الغرابة فيها بالنسبة الى شخص معين وهذه الأنواع هي:
أ/تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة الا فلان.
ب/تفرد راو معين عن راو معين: كقولهم: تفرد به فلان عن فلان وان كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.
ج/ تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام.
د/تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز).
تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى:
أ/غريب متناً واسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.
ب/غريب اسناداً لا متناً: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.

حقيقته:

ويراد بالتفرد أن يروي شخص من الرواة حديثاً، دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: (حديث غريب)، أو (تفرد به فلان عن فلان إلا من حديث فلان)، أو نحو ذلك. وكما ذكرنا ان التفرد على نوعين: تفرد مطلق وتفرد نسبي، غير أنهم كثيراً ما يطلقونه على حديث ولا يفرقون بينهما وهذا ما يجعل المبتدئين يفهمون منه خلاف مقصودهم.

التفريق بينهما: اما المطلق أن لا يكون الحديث معروفاً إلا من رواية فلان، مثل ما تفرد به أشعث بن عبدالله، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل: أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى أن يبول الرجل في مستحمة...) ¹. يقول الترمذي: (هذا حديث غريب) لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث اشعث بن عبدالله.

واما النسبي فأن يكون بالنسبة إلى جهة معينة، مثل حديث سلمة بن وردان، عن أبي سعيد بن أبي المعلي، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة...) ⁽²⁾. فان سلمة بن وردان لم ينفرد بهذا الحديث مطلقاً، وانما تفرد بجعله من مسند علي، وهذا تفرد نسبي والحديث مشهور عن أبي هريرة ⁽³⁾.

ومثل حديث (إنما الاعمال بالنيات) ⁽⁴⁾ الذي رواه الربيع بن زياد، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن ابراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ابن عدي: لم يروه عن محمد بن عمرو، عن

¹ اخرجه الترمذي في السنن، ج1، 1- كتاب الطهارة، 17- باب ما جاء في كراهة البول في المغتسل، حديث رقم 21، ص110.

² اخرجه الترمذي في السنن، ج5، 2- كتاب الصلاة، 243 - باب ما جاء في اي المساجد افضل، حديث رقم 325، ص117.

³ انظر تيسير مصطلح الحديث د/ محمود الطحان، ط1، 1399هـ، دار القرآن الكريم بيروت، ص2

⁴ اخرجها البخاري في صحيحه، 1- كتاب بدء الوحي، 1- باب كيفية الوحي، حديث رقم 1، ج1، ص6، تحقيق محمد زهير ناصر، دار طوق النجاة، ط1

محمد بن ابراهيم غير الربيع ابن زياد، اعتبر ابن عدي رواية الربيع لهذا الحديث تفرداً رغم شهرته عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن ابراهيم، عن علقمة، عن عمر، لأنه تفرد بإضافته إلى محمد بن عمرو⁽¹⁾

طريقة الكشف عن التفرد

ولمعرفة التفرد في الحديث والكشف عنه يقوم نقاد الحديث بعملية تسمى: الاعتبار:
تعريفه: لغة: مصدر (اعتبر) ومعنى الاعتبار النظر في الامور ليعرف بها شيء آخر من جنسها.
واصطلاحاً: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا، وهي بمعنى آخر عبارة عن المقارنة بين الروايات كي يتبين هل الراوي تفرد بروايته، أم شاركه فيها غيره، وهذا في كل طبقة من طبقات الإسناد، وهي كما رأيت علمية دقيقة، خلافاً لما يقوم به كثير من المعاصرين في تخريج الأحاديث معرضين وللأسف الشديد عن الجوانب العلمية التي هي الغاية من التخريج، فظن كثير منهم أن التخريج هو غاية في حد ذاته، وحقيقة الأمر انه وسيلة، لا غاية فانقلبت الوسائل عندهم إلى غايات²

أهمية التفرد في معرفة علل الاحاديث

إن التفرد من المسائل التي اعتنى بها نقاد الحديث إذ إن له علاقة مباشرة بتعليل الاحاديث، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوهام وأخطاء، فمن ثم أولاه المحدثون عناية بالغة واهتموا به اهتماماً خاصاً، فأفردوه بالتصنيف، فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد، وغرائب مالك، والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطني ومنها ما ينسب لأبي تمام، والسنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبي داود السجستاني وغيرها.

من مظان التفرد (الغريب):

1/كتاب المعجم الأوسط والصغير للطبراني.

2/المسند المعلل لليزار.

3/حلية الأولياء لأبي نعيم.

4/التاريخ الكبير للبخاري.

5/الكامل لابن عدي.

6/الضعفاء للعقيلي وغيرها.

وذلك مما يدل على أهمية المسألة إذ إنه ليس بالإمكان تعليل الأحاديث أو تصحيحها إلا بعد معرفة حالة التفرد أو حالة المشاركة في كل طبقة من طبقات الإسناد⁽³⁾

التفرد وضابطه

¹/اورده بن عدي في الكامل ج3/ص136.

²/انظر: تيسير مصطلح الحديث د/محمود الطحان مصدر سابق ص 140.

³/انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين د/حمزة عبدالله، ط:2، 1422هـ، دار ابن حزم، بيروت، ص72.

ان الذي تواطأت عليه كتب المصطلحات الحديثية وشاع عند كثير من المتأخرين، أن الراوي إذا كان ثقة وتفرد برواية شيء ولم يشاركه غيره قبل حديثه اعتماداً على ثقته، وأما إذا اكان ضعيفاً وتفرد بشيء ولم يتابع عليه رد حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه.

ويقول الإمام ابن الصلاح: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرداه خارماً له مزحزحاً له عن غير الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر⁽¹⁾.

والخلاصة: أن التفرد يقبل من الثقة، ويرد من الضعيف، ويستحسن من المتوسط بينهما وهذا كما ترى مبنياً على مجرد أحوال الرواة وقبله منه من جاء بعده كأنه حقيقة مسلمة وضابط كلي مطرد يصلح في كل حديث يتفرد به ثقة أو ضعيف أو متوسط.

وحقيقة الأمر أنه لا يصلح اعتباره كضابط كلي، وقاعدة مطردة، إذ أن التفرد تطراً عليه حالات مختلفة، ومتفاوتة في تأثير الحكم عليه كما ينطبق بها موقف النقاد تجاهه.

فمن الواجب علينا أن نقيم مسألة التفرد، ونحللها على ضوء الواقع الملموس في عمل الأئمة النقدة، الذي يعد المصدر الحقيقي لمنهج النقد الحديثي وأصوله ومصطلحاته، فهو من الانزلاق والتخبط والانحراف عن الجادة.

وعند تتبع لكلام النقاد والنظر في صنيعهم يتجلى لنا أن ما لخصه ابن الصلاح رحمه الله ينبغي تخصصه، فإن مقاييس القبول والرد في مجال التفرد ليست أحوال الرواة المتمثلة في الثقة والضعف فحسب، بل توافر القرائن الدالة على ذلك، فمن أفراد الثقات وغرائب مما يرد ومنها ما يقبل، ولهذا وضعوا في تعريف الصحيح قيداً مهماً، وهو الخلو من الشذوذ والعلة، فلو كان القبول لازماً لأحاديث الثقات لأصبح ذكر هذا القيد لغواً في التعريف، وهو مرفوض لدى المحدثين، فإنهم اعتبروا سلامة الحديث الذي يرويه الثقات من الشذوذ والعلة عنصراً هاماً في الصحيح ولمزيد من التوضيح نسوق طائفة من أقوال الأئمة في هذا المجال:

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث اذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلفه: (إنه لا يتابع عليه)، ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه

¹/انظر: مقدمة بن الصلاح، لابن الصلاح بدون تاريخ طبع، دار الفكر المعاصر، ص46.

واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه⁽¹⁾.

فقد افادنا الحافظ ابن رجب رحمه الله أن إطلاق القبول فيما يتفرد به الثقات لا يكون مستقيماً لدى أصحاب الحديث، وأن الأمر في القبول يكون حسب الأدلة والقرائن التي تتوفر في الحديث، وهذا أمر جد غامض ولا يطبق على إدراكه إلا الناقد الجهد، ولا يسلم لهم ذلك إلا من مارس طريقتهم وأسلوبهم في البحث والنظر والحكم.

ويقول الإمام أحمد رحمه الله: إذا سمعت اصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب فاعلم أنه خطأ أو أدخل حديث في حديث أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد وإن كان قد روى عن شعبة وسفيان فإذا سمعته يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح⁽²⁾.

فبين الإمام أحمد، وهو من أئمة الحديث ونقاده، أن أئمة الحديث يتتبعون أفراد الرواة وغرائبهم ويحكمون عليها الحكم المناسب بغض النظر عن صاحبها، فقد يكون إماماً أو ثقة من الثقات الكبار كشعبة وسفيان، لكن يرد حديثهم لقيام القرائن الدالة على وهمهم وخطئهم.

وقال ابو داود - رحمه الله - إنه لا يحتج بما تفرد به الثقات إذا دلت القرائن على وهمهم، ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد، فقال في معرض الكلام على الأحاديث التي دونها في سننه: (والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تميزها لا يقدر عليه الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً³

فبين - رحمه الله - أنه لا يحتج بالحديث إذا كان غريباً شاذاً وهو الحديث الذي يتفرد بروايته راو من الثقات، وليس لذلك الحديث راو غيره شاركه فيه، وهذا النوع من التفرد هو الذي اعتبره الحاكم من مدلول الشاذ حين قال: (الشاذ غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه أدخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة⁽⁴⁾).

يعني بذلك أن الشاذ أدق وأغمض من المعلول، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة وكان في الذروة العليا من الفهم والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة والملكة القوية بالأسانيد والمتون، فيما عبر عنه السخاوي، وأما المعلول فعلمته أظهر من الشاذ، لكونها تعرف بالمخالفة لما رواه الاوثق أو الجماعة أو لما ثبت واشتهر، وهما نوعان من الحديث المردود عند الحاكم⁽⁵⁾

¹/انظر: شرح العلال تحقيق صبحي السامرائي ط:2، ص208

²/انظر الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، بدون تاريخ طبع، المكتبة العلمية المدينة المنورة، ص172

³/ انظر: رسالة ابي داود إلى أهل مكة، لأبي داود، بدون تاريخ طبع، دار العربية بيروت، ص297.

⁴/انظر معرفة، علوم الحديث للحاكم، ط:2، 1397هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص119.

⁵/انظر: فتح المغيب للسخاوي، ط:2، 1388هـ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة 1/ص232.

ولم يقصد الحاكم بذلك تفرد الثقة على إطلاقه، بل قصد نوعاً خاصاً منه وينقدح ذلك في نفس الناقد أنه غلط أو أدخل حديث في حديث، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة عليه بحيث يقنع بها العوام، لأن مبنى الحكم يكون أحياناً معرفته الخاصة التي لا يشترك فيها إلا النقاد، كما يستخلص من سياق كلامه ومن الأمثلة التي ساقها للحديث الشاذ.

وبذلك يصبح تعريفه للشاذ تعريفاً مقبولاً وخالياً من مجال الشبهات التي اعترض بها على الحاكم بعض المتأخرين ومن الأدلة الواضحة على أنه لم يرد بالتفرد مطلق التفرد أنه بين الأقسام في نوع الأفراد والغرائب، وجعل فيها ما هو صحيح متفق عليه وما هو ضعيف ولم يطلق على الأول بالشاذ حتى يتسنى لهم الاستدراك به¹

التفرد ومراتبه

وبعد هذه النقول التي سقناها من كلام النقاد أصبح واضحاً جلياً أن التفرد ينبغي توضيحه وتفصيله بما تدل عليه طبيعة نقدهم وطريقة حكمهم على الأحاديث تصحيحاً أو تعليلاً.

وعند امعان النظر في صنيع المحدثين يتبين لنا أن التفرد على مرتبتين:

أولاً: التفرد في الطبقات المتقدمة .

ثانياً: التفرد في الطبقات المتأخرة.

أولاً: التفرد في الطبقات المتقدمة:

إذا انفرد الراوي بحديث في طبقة من شأنها عدم شهرته وعدم تعدد روايته في الغالب، لعامل ظرفي يتمثل في انعدام إمكانية التنقل بين البلدان الإسلامية، على نطاق واسع، الذي يعطي للمحدثين فرصاً عديدة للتلاقي وتبادل المرويات بينهم، مثل طبقة الصحابة والتابعين، فهذا النوع من التفرد مقبول ومحتج به، بشرط أن يكون الراوي ثقة معروفاً. ذلك لأن التفرد في هذه الطبقات لا يثير في نفس الناقد تساؤلات حول كيفية التفرد، ولا ريبه في مدى ضبطه لما تفرد، حيث إن تداخل الأحاديث والأثار بالنسبة إليه احتمال يكاد يكون معدوماً، نظراً لمحدودية الأسانيد التي يتداولها هو ومعاصروه، وقصرها.

أما إذا خالف ما ثبت واشتهر، أو كان منته لا يعرف إلا من روايته، ولم يجر العمل بمقتضاه سابقاً، فإنه عندئذ يصبح شاذاً غريباً ويرفض الناقد قبوله، وفي هذا الصدد يقول الإمام أحمد: (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها)² وأما إن كان الراوي المتفرد فيها ضعيفاً فأمره بين، فلا خلاف بينهم في رد حديثه، وكذا إذا كان مجهولاً فإنه يرد عند الجمهور من النقدة.

¹ انظر معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص96، مصدر سابق.

² انظر الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص272، مصدر سابق.

ثانياً: التفرد في الطبقات المتأخرة:

أما التفرد برواية حديث في طبقة من شأنها أن يكون الحديث فيها مشهوراً ومتعدد الطرق، كالمدارس الحديثية المشتهرة في جهات مختلفة من الأقطار الإسلامية، والتي يشترك في نقل أحاديثها جماعة كبيرة من مختلف البلاد، لبالغ حرصهم على جمعها من مخرجها الأصلية بحيث لا يفوت لهم شيء منها إلا نادراً، وقد تهيأ لهم ذلك من خلال تجوالهم الحر وتنقلهم الواسع النطاق بين البلدان الإسلامية، والذي أصبح بمقدور الجميع.

فهذا النوع من التفرد يدعو الناقد إلى ضرورة النظر حول أسبابه، فينظر في علاقة صاحبه مع المروي عنه عموماً، وكيفية تلقيه ذلك الحديث الذي تفرد به عنه خصوصاً، كما ينظر في حالة ضبطه لأحاديث شيخه بصفة عامة، ولهذا الحديث خصوصاً، ثم يحكم عليه حسب مقتضى دراسته وبحثه واجتهاده⁽¹⁾

فليس هناك إذن حكمٌ مطردٌ بقبول تفرد الثقة أو رد تفرد الضعيف، بل تتفاوت أحكامهما، ويتم تحديدها وفهمها على ضوء المنهج النقدي النزيه.

وذلك لأن الثقة يختلف ضبطه باختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ لخلل يحدث في كيفية التلقي للأحاديث أو لعدم توفر الوسائل التي تمكنه من ضبط ما سمعه من بعض شيوخه أو لحدوث ضياع في بعض ما كتبه عن البعض حتى لو كان من أثبت أصحابهم وألزمهم ولذا ينكر الثقات من أحاديث الثقات حتى ولو كانوا أئمة ما ليس بكثير، كما أشار إليه الإمام أحمد سابقاً²

فإذا أعل النقاد حديثاً على اختلاف عصورهم مستدلين عليه بالتفرد، فعلياً نحن الباحثين أن نتأمل في تعليلهم جيداً كي نتمكن من معرفة أسرارهم، ولا يليق بنا أن نتعقبهم ونقول: كلا إنه ثقة لا يضر تفردهم.

فإنه لا يتصور في حقهم الاتفاق على الغفلة أو النسيان بأن الرجل ثقة، حتى يتم لنا الاستدراك عليهم بمثل هذه الأمور البديهية التي لا تخفى على الطالب المبتدئ فضلاً عن هؤلاء الجهابذة الحفاظ.

نماذج وامثلة توضيحية

يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله: (قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون)⁽³⁾

ولمزيد من التوضيح نشرح بعض الجوانب العلمية الغامضة، التي لها صلة وثيقة باختلاف أحوال الثقات.

1/رواية عبد الله بن وهب عن شبيب:

يقول ابن عدي في شبيب بن سعيد الحبطي أحد الثقات المعروفين بالبصرة: (له نسخة عن يونس بن يزيد، عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد وهي أحاديث مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير فلعل شبيباً حدث بمصر في تجارته إليها. كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم)⁽¹⁾

¹/انظر: الموقظة، للذهبي، ط: 2، 1412هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ص 77.

²/انظر: الكفاية، للخطيب البغدادي، ص 174، مصدر سابق.

³/انظر: شرح العلال، لآحمد بن حنبل، ص 323، مصدر سابق.

فهذا عبد الله بن وهب أحد الثقات المصريين تنكر أحاديثه عن شبيب بن سعيد الحبطي لخلل وقع في سماعه منه، لأنه كان لم ينصب نفسه للتحديث بل كان في مناسبة تجارية فعرض عليه أحاديثه وأقر عليها اعتماداً على حفظه فوقع فيها الخطأ.

2/رواية عبد الرزاق عن معمر:

قال أحمد حديث عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (رأى على عمر ثوباً جديداً...) فقال: هذا كان يحدث به من حفظه ولم يكن من الكتب). وقال يحيى بن معين: ما كتبت من عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله).

(ومما أنكر على عبد الرزاق حديثه عن معمر، عن الزهري عن أبي سلمه، عن أبي هريرة مرفوعاً (الخيال معقود في نواصيها الخير) أنكره أحمد ومحمد بن يحيى، قالوا: (لم يكن في أصل عبد الرزاق، وذكر الدارقطني (أن الصواب إرساله)، وقال الدارقطني: (عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب)⁽²⁾

فهذا دليل واضح على أن الثقة – ولو كان إماماً – له أخ والمختلفة من حيث الضبط وعدمه حتى ولو حدث عن أقرب شيوخه وهذا عبد الرزاق من الأئمة اختلف حاله في بعض ما روى عن أقرب شيوخه – معمر بن راشد – لخلل وقع في حفظه، بحيث لو حدث منه تخطأ لأنه كان يهتم بضبط الأحاديث في كتابه دون حفظه، ولهذا تحفظ بعض المتقنين في السماع منه لما يحدث من حفظه.

وذلك قبل اختلاطه، وأما بعده وبسبب العمى فجلي أنه غير مقبول لأنه لا يمكن له التحديث أو الإقرار على ما عرض عليه من الأحاديث إلا باعتماده على من ينظر له في كتبه أو مما علق في قلبه.

فإن وجد الناقد يقول في حديث عبد الرزاق عن معمر مثلاً تفرد به عبد الرزاق فمعناه أنه خطأ لما سبق من الأسباب، وأما الاعتراض عليه بأنه إمام قد روى عن أقرب شيوخه ولا يضر تفرد فليس من الأسلوب العلمي بشيء، ولو استدرك عليه بأنه لم ينفرد به لوجود متابعة صحيحة لكان ذلك موضوعياً ومقبولاً لدى الجميع⁽³⁾

ويقول الإمام أحمد: (سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح لأنه ضبط الكتاب هناك عنه).

(وذكر لأحمد حديث عبد الرزاق عن الثوري، عن قيس، عن الحسن بن محمد، عن عائشة، قالت: (أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وشيقة لحم وهو محرّم فلم يأكله). (جعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة)⁽⁴⁾

¹/انظر: الكامل لابن لابيندي، 30/4 مصدر سابق.

²/انظر: شرح العلل، لاحمد بن حنبل، ص323، مصدر سابق،

³/انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د/حمزة عبدالله ص75، مصدر سابق.

⁴/انظر: شرح العلل، لاحمد بن حنبل، ص333/331 مصدر سابق.

أليس هذا من الأمور الدقيقة التي لا يدركها إلا الناقد الجهد؟ لقد ميز الإمام أحمد رحمه الله ما سمعه عبد الرزاق بمكة عما سمعه باليمن من أحاديث سفيان وأعل الأول، ولعل لبعض هذه الملابس الغامضة يقول: (تفرد به فلان، وليس أنهم لا يقبلون تفرد الثقة).

3/ رواية يونس بن زيد الأيلي:

هذا يونس بن زيد الأيلي أحد اثبات أصحاب الزهري لم يكن حافظاً للأحاديث التي سمعها من غير الزهري، وتكلم فيه من أجله فاختلقت حاله باختلاف شيوخه.

4/ رواية ابراهيم بن سعد الزهري:

وقال ابن رجب: (وتكلم يحيى القطان في بعض أحاديث ابراهيم بن سعد الزهري أحد الأعيان الثقات المتفق على تخريج حديثهم وأنكرها لأنه حدث بها من حفظه وسئل أحمد عن حديث رواه ابراهيم عن أبيه، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الأئمة من قريش) ليس هذا من كتب ابراهيم لا ينبغي أن يكون له أصل⁽¹⁾. فإبراهيم بن سعد ثقة، ومع ذلك فاختلف أحواله، فإذا حدث من حفظه خطأ، فما كان في كتبه قبل، وما لم يكن في كتبه أنكره عليه النقاد

5/ رواية يحيى بن أيوب المصري:

ويحيى بن أيوب المصري أحد الثقات، (قال أحمد: كان إذا حدث من حفظه يخطئ وإذا حدث من كتابه فليس به بأس، وقد حدث يحيى من حفظه عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر قال أحمد: من يتحمل هذا، يعني أنه خطأ فاحش⁽²⁾)

6/ رواية معمر بن راشد:

ومعمر بن راشد أحد أصحاب الزهري الثقات، يقول فيه الإمام أحمد: (حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصرين، كان يتعهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ في البصرة⁽³⁾) وقال يعقوب بن شيبة: (سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه)، ومن الأحاديث التي أنكرت عليه حديثه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة، يقول البخاري: (هذا حديث غير محفوظ، لأن الزهري إنما قال: (حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان...)) والذي حدث الزهري عن سالم، عن أبيه هو: (أن رجلاً من تقيف طلق نساءه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك⁽⁴⁾)

¹/ انظر: شرح العلل، لاحمد بن حنبل، ص326/327، مصدر سابق.

²/ انظر: شرح العلل، لاحمد بن حنبل ص 369/367.

³/ انظر: تهذيب الكمال للمزي، ط1، 1400هـ، مؤسسة الرسالة، 57/18.

⁴/ انظر: شرح العلل، لاحمد بن حنبل، ص330/327، مصدر سابق.

فمعمّر بن راشد مع كونه من أثبت الناس في الزهري تداخل عليه بعض أحاديثه، لأنه رواه عنه من حفظه، وعرف ذلك بتفرده مع المخالفة لطائفة من أصحاب الزهري، فاختلقت حال معمّر في بعض أحاديثه عن واحد من أقرب شيوخه، ولعل النقاد يعلنون بعض أحاديث الثقة بالتفرد لمثل ما سبق من أمر جد خفي.

7/رواية وليد بن مسلم الدمشقي:

هذا وليد ابن مسلم صاحب الأوزاعي إذا حدث في غير دمشق ففي حديثه شيء، يقول أبو داود: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم (عليكم بالباءة) - قال: هذا من الوليد، يخالف أن يكون ليس محفوظاً عن الأوزاعي لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس عند أهل دمشق، وهذا تعليل بالتفرد⁽¹⁾.

وتكلم الإمام أحمد أيضاً فيما حدث الوليد من حفظه بمكة، فإذا عمل النقاد بتفرد الوليد فربما يكون ذلك لنحو ما سبق من الأمور الخفية، وليس لكون تفرد الثقة غير مقبول لديهم ولا لكونهم يشترطون التفرد في صحة الحديث.

وهذه بعض الجوانب التي تتصل بأحوال الثقات المختلفة، وذكرتها لإلقاء الأضواء على أمور جد خفية، قد تكون منطلقاً علمياً لنقاد الحديث في تعليل بعض أحاديث الثقات بالتفرد، دون أن يفصحوا عن جميع الأمور التي تكمن فيه، ويظل ظاهره مشكلاً لمن لم ينتبه إلى منهجهم.

ومن هنا أصبح التفرد متعدد الجوانب ومختلف الأحكام وينبغي للباحث محاولة معرفتها من خلال الممارسة الحديثية ولذلك فإن مجرد حفظ القواعد الحديثية من كتب المصطلح لا يؤهل صاحبه للخوض في التصحيح والتعليل.

وأما إذا أخذ مسألة التفرد وأطلق عليه بالقبول إن كان الراوي ثقة أو بالرد إن كان ضعيفاً فلا يكون بحثه في مأمّن من الانزلاق والتخبط.

وما أروع الشيخ عبد الرحمن المعلمي - رحمه الله - وهو من القلائل الذين فهموا دقة منهج المحدثين في تعليلهم وتصحيحهم للأحاديث إذ يقول: (إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة فادحة مطلقاً حيث وقعت أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر⁽²⁾).

¹/انظر: شرح العلال، لاحمد بن حنبل، ص 332 مصدر سابق.
²/المصدر السابق نفسه ص 332/333.

فمن ذلك إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع هذا، من أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة تراه في ترجمة عمرو من التهذيب⁽¹⁾

(ونحو ذلك كلامه في عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين ونحوه أيضاً لكلام شيخه على بن المدني في حديث(خلق الله التربة يوم السبت...))كما تراه في الأسماء والصفات للبيهقي، وكذلك أعل ابو حاتم خبراً رواه الليث بن سعيد المقبري كما تراه في علل ابن أبي حاتم⁽²⁾

(ومن ذلك إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني وكان خالد يُدخل على الشيوخ)⁽³⁾

(ومن ذلك الإعلال بالحمل على الخطأ وإن لم يتبين وجهه كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة ومن ذلك إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ كما ترى في لسان الميزان في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها).
(وحجتهم في هذا أن عدم القدر بتلك العلة مطلقاً إنما بُني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة فالظاهر أنها هي السبب وأن هذا من ذلك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها).

(وبهذا يتبين أن ما وقع ممن دونهم من التعقيب بأن تلك العلة غير قادحة، وإنهم قد صححوا ما لا يحصى من الأحاديث مع وجودها فيها إنما هو غفلة مما تقدم من الفرق،
(اللهم إلا أن يثبت المتعقبين أن الخبر غير منكر)⁽⁴⁾.

¹/انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ط1، 1326هـ، دائرة المعارف الهند، 6/187.

²/انظر العلل لابن أبي حاتم، ط1، 1428هـ، مطابع الحميصي، 1/69.

³/انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص120، مصدر سابق.

⁴/انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د/حمزة عبدالله، ط2، ص86. مصدر سابق

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على اشرف خلق الله اجمعين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه والتابعين .

وفي خاتمة هذا البحث يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

اولاً: النتائج وتمثل في:

- 1/ ان التفرد من المسائل التي اعتنى بها نقاد الحديث.
- 2/ اهتمام المحدثين بالتفرد اهتماماً خاصاً، فأفردوه بالتصنيف فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد و غرائب مالك والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطني وغيرها.
- 3/ ولمعرفة التفرد والكشف عنه لابد من القيام بعملية تسمى (الاعتبار) وهي عبارة عن مقارنة بين الروايات.
- 4/ حديث الثقة لا يرد وان تفرد وانما ينزل لمرتبة أقل ممن خالفهم

ثانياً: التوصيات: وهي كما يلي:

- 1/ لابد عند تصحيح أو تضعيف حديث (تخريجه) والحكم عليه من معرفة علم التفرد.
- 2/ عدم قبول الحديث اذا تفرد به ثقة اعتماداً على ثقته.
- 3/ من الواجب علينا أن نقيم مسألة التفرد، ونحللها على ضوء الواقع الملموس في عمل الائمة النقدة.

المصادر والمراجع

- 1/شرح العلل لأحمد ابن حنبل، ط:1، 1409هـ، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف الرياض.
- 2/الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د/حمزة عبدالله، ط2، 1422هـ، دار بن حزم.
- 3/الكامل لابن عدي، ط1، 1418هـ، تحقيق عبد الفتاح ابو سنة، دار الكتب العلمية بيروت.
- 4/تهذيب الكمال للمزي، ط1، 1400هـ، تحقيق د/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت.
- 5/العلل لابن ابي حاتم، ط1، 1427هـ، تحقيق فريق من الباحثين، مطابع الحميضي.
- 6/معرفة علوم الحديث للحاكم، ط2، 1397هـ، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت..
- 7/الموقظة للذهبي، ط2، 1412هـ، تحقيق عبد الفتاح ابوغدة، مكتبة المطبوعات الاسلامية.
- 8/فتح المغيث للسخاوي، ط2، 1388هـ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- 10/رسالة ابي داود، لابي داود، بدون تاريخ طبع، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية بيروت.
- 11/مقدمة بن الصلاح لابن الصلاح، بدون تاريخ طبع، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر.
- 12/صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج، بدون تاريخ طبع، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي
- 13/صحيح البخاري للبخاري، ط1، 1422هـ، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة .
- 14/نزهة النظر لابن حجر، ط1، 1422هـ، تحقيق عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير الرياض.
- 15/مباحث في علوم الحديث لمناع القطان، ط2، 1412هـ، مكتبة وهبة القاهرة.
- 16/تيسير مصطلح الحديث د/محمود الطحان، ط2، 1399هـ، دار القرآن الكريم بيروت.
- 17/تهذيب التهذيب لابن حجر، ط1، 1326هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند.